يؤدي ركنا اي مقدار اداء ركن جازت صلوته اتفاقا
والا اي وان لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدي
ركنا فلا اي فلا تجوز صلوته وهذا عند ابي يوسف وقال محمد
يجوز مالم يؤد ركنا على ذلك الحال وكذا اذا رفع نعليه اي
حملهما في الصلوة وعليهما قذر مانع ان ادى معهما ركنا فسدت
صلوته اتفاقا وان لم يؤد فان لم يمكث مقدار ما يؤدي
ركنا لا تفسد اتفاقا وان مكث قدر ما يؤدي ركنا تفسد عند
ابي يوسف لا عند محمد والمختار قول ابي يوسف في الجمع لانه احوط وقال
في فتاوى اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه
على شيء نجس جازت صلوته اذا كانت تلك النجاسة يابسة
لم يحصل منها تلوث بعد رطب ولم يتصل بها شيء من اعضاء
سجوده وفي اختلاف زفر ابي حنيفة في كتاب المسمى باختلاف زفر ويعقوب
اذا كانت النجاسة على باطن الكمة او الاجرة وهو على ظاهرها قائم
يصلي لم تفسد صلوته وكذا الجمر وبمثله اي مثل الحكم المذكور وهو
عدم الفساد واذا احتك النجاسة بخشبة بقلبها وصلى على الوجه
الطاهر فانه ان كان غلظ الخشبة بحيث يقبل القطع اي يمكن
ان ينشر فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الاخر يجوز الصلوة
عليها والا فلا لانها بمنزلة اللبنة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب
في الوجه الثاني واذا اصابت الارض نجاسة رطبة او يابسة
فنفرشها بطين او جص فصلى عليها جاز لانه حائل صلب كالآجر
وهذا ليس كالثوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا تجوز الصلوة
عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه اذا كان التراب قليلا
اي رقيقا بحيث لو شم احد يجد رايحة النجاسة لا تجوز الصلوة
عليه والا اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا فان كان كذلك حصاله
مجمع كثيف بحيث لا توجد رايحة النجاسة تجوز صلوته عليه وكذا الثوب
اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا يشف يا ينشف
تحته او توجد منه رايحة النجاسة على تقدير ان لها رايحة لا تجوز
الصلوة عليه والا جازت ولو كان على اللبد بكسر اللام وسكون الباء
نجاسة فانقلب وصلى على وجه الثاني الذي ليس عليه النجاسة
تجوز صلوته هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين

Copyright © King Saud University